

التسامح والمداراة بين المذاهب الإسلامية

سيد صادق الحسيني

نقله إلى العربية
رعد الحجاج

سر شناسه: سيد حسينى، سيد صادق
 عنوان قراردادى: مداراى بين مذاهب، عربى
 عنوان و نام پديد آور: التسامح والمداره بين المذاهب الاسلاميه / سيد صادق الحسينى؛ نقله الى العربية
 رعد الحجاج.
 مشخصات نشر: تهران: المجمع العالمى للتقريب بين المذاهب الاسلاميه، المركز العالمى للدراسات
 التقريبية، ۱۴۳۴ق. = ۲۰۱۳م. = ۱۳۹۲.
 مشخصات ظاهري: ۳۹۲ص.
 شابک: ۶-۲۳۲-۱۶۷-۹۶۴-۹۷۸
 وضعيت فهرست نوين: فييا
 يادداشت: عربى.
 يادداشت: كتابنامه به صورت زيرنويس.
 موضوع: تساهل دينى -- اسلام
 موضوع: تساهل دينى (فقه)
 موضوع: تساهل دينى -- احاديث
 موضوع: تقريب مذاهب
 شناسه افزوده: مجمع جهانى تقريب مذاهب اسلامى. مركز مطالعات و تحقيقات علمى
 رده بندى كنگره: ۱۳۹۲ س ۹ م ۴۳/۴۰۴۳/۱/۲۵۴ BP
 رده بندى ديوبى: ۲۹۷/۶۵
 شماره كتابشناسى ملي: ۳۳۸۰۲۴۷

هوية الكتاب

- اسم الكتاب: التسامح والمداره بين المذاهب الاسلاميه التقريبية
- اسم المؤلف: السيد صادق الحسينى
- اسم المترجم: رعد الحجاج
- تقويم النص: شوقي شالباف
- الناشر: المركز العالمى للدراسات التقريبية
- الطبعة: الاولى - ۱۴۳۶هـ ق
- الكمية: ۱۵۰۰ نسخة
- السعر: ۱۹۰۰۰ تومان
- شابک: ۶-۲۳۲-۱۶۷-۹۶۴-۹۷۸
- العنوان: الجمهورية الاسلامية في ايران - طهران - ص. ب: ۶۹۹۵ - ۱۵۸۷۵
- تليفكس: ۱۴ - ۸۸۳۲۱۴۱۱ - ۰۰۹۸
- مركز قم: تليفكس: ۳۷۷۵۴۹۶۶ - ۳۷۷۵۵۴۴۸ - ۳۷۷۵۵۴۴۸ - ۳۷۱۸۵
- البريد الالكتروني: Qomtaghrib@yahoo.com

جميع الحقوق محفوظة للناسر

كلمة المركز

ثمة طائفة من الموضوعات - التي يقع تشخيص حكمها على عاتق الفقه - تأخذ مساحةً عريضةً تتعلق بحياة ومستقبل المجتمع المسلم؛ وعدم تناولها، أو تناولها في وقت متأخر عن حاجة الأمة ومتطلباتها، أو التعرض لها في وقته ولكن ليس بالمستوى المطلوب؛ كأن يكون قاصراً أو مبهماً وغير شفاف في نقل الصورة... يؤدي إلى ظهور أوضاع سلبية، وتداعيات غير مرغوب فيها داخل المجتمع على كل مستوياته.

وقضية المداراة بين المذاهب الإسلامية تقع في أول السلم من سياق هذه الموضوعات؛ لأهميتها وخطورتها على المستوى الاجتماعي والسياسي في المجتمع الإسلامي.

ومع ملاحظة أنّ المداراة أو عدمها في أيّ مجتمع، يشكلّ وضعاً مؤثراً جداً في حياة وأمن ومستقبل الناس الفردية والاجتماعية، فإنّ أيّ إهمال أو تقصير في هذه المسألة ولو كان جزئياً، فهو يعني إفساح المجال أمام عامل أساسي من عوامل الاضطراب والفوضى على صعيد علاقات فئات المجتمع المسلم الواحد من جهة، وتعامل المجتمعات الإسلامية بعضها مع بعض من جهة أخرى.

كما ويعني إتاحة الفرص لعناصر الفتن أن تأخذ موقعها وتشعل نيرانها، فيصعب بعدها إخمادها بحال.

ومن هنا نجد من الضروري تناول قضية المداراة فقهياً ومن جميع أبعادها وجوانبها الفردية والاجتماعية، إذ هو الطريق الوحيد للوصول إلى صلب المشكلة

التي طالما عانت منها الأمة الإسلامية لقرون مديدة، وسفكت إثرها الكثير من الدماء الزكية، وأزهقت الأرواح البريئة، وما زالت تعاني منها في بعض البقاع الإسلامية.

على أن يكون التناول في منتهى الموضوعية وعلى أساس علمي، وضمن المحاور التالية:

١ - تحديد معنى المدارة من خلال بيان مفهومه، وتوضيح معانيه المختلفة، وآثاره وانعكاساته على المجتمع من منظار فكري وثقافي، وما يمكن أن يشكّله من هيكلية وأوضاع جديدة في بنية الاجتماع الإسلامي.

٢ - بيان حكم المدارة من وجهة نظر المذاهب الإسلامية المعتمدة، وتعيين الأدلة الشرعية والعقلية الواردة في إطار إثباتها والاستدلال عليها.

ولا شك أن التعرض لهذا الموضوع الحساس لابد أن يتم في مجالات علمية واستنباطية تتمتع بالسعة والقابلية، وضمن إطار منطقي. ولعل من أبرز هذه المجالات:

١ - المبادئ الكلامية

٢ - القواعد القرآنية العامة

٣ - القواعد الفقهية المعتمدة

٤ - سيرة النبي ﷺ الشريف وأهل بيته ﷺ وصحبه المنتجبين

٥ - الدلالات الالتزامية للأدلة الشرعية

على أن الحلول المناسبة لا يمكن الوقوف عليها إلا عن طريق:

(أ) مشاركة الأوساط العلمية والفقهية مشاركة فعالة ومؤثرة.

(ب) تعزيز دور القادة والزعماء السياسيين، والعلماء والمفكرين في رفع الموانع

والعراقيل التي تعترض الحلول المقترحة.

(ج) إيجاد آلية تنفيذ تتم تحت إشراف علماء الأمة وفقهائها المخلصين.

(د) مساهمة جميع المذاهب في صياغة وتطبيق المشروع بكلّ البنود والمقترحات.

فالمدارة على مستوى النظرية والتطبيق وإن اختلفت معانيها وتعدّدت لتعدّد أطرافها وجوانبها، إلّا أنّ الثابت والمؤكد أنّ آثارها وتداعياتها هائلة على الأمة برمتها ثقافياً وحضارياً وسياسياً، كما أنّ انعكاساتها كبيرة على مسيرة الأمة ونهجها الوجودي، إذ إنّ أيّ حلّ يُطرح على الطاولة فسوف يترك بصماته واضحة في المحيط الاجتماعي، سواء على الصعيد الطائفي والديموغرافي المذهبي.

إضافة إلى ما تشيّر هذه المسألة من مخلفات نفسية وسايكولوجية في ذهنية المجتمع عموماً، وأتباع المذاهب وأنصارها خصوصاً، فضلاً عن قادتهم الروحانيين ورموزهم الدينية، إذ أنّ أيّ مبادرة خاطئة ولو غير مقصودة، سوف تولّد فيهم شعوراً بالقلق والهلع تجاه أيّ عمل يصبّ في الإدارة، وما يمكن أن يخلف هذا الهلع من انعكاسات على طريقة تفكيرهم وتعاملهم مع المسألة، إضافة إلى نوعية آرائهم الكلامية التي غالباً ما تكون الأساس للنظرة المذهبية، وقواعد انطلاق على الصعيد الفقهي والعقائدي.

ولذا يجد مركزنا العلمي التابع للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية الاهتمام ضرورياً بطبع ونشر المؤلفات الهادفة التي تبحث بحثاً موضوعية مسألة الإدارة على مستوى الدراسة والاستدلال، وتوخّي النتائج التي قد تتمخّض عن مثل هذه الدراسات، إيماناً منا بضرورة:

١ - وضع القواعد والأصول للتعامل القائم بين المذاهب الإسلامية، من أجل إرساء الأسس الثابتة لمستقبل هذه القضية التي طالما شغلت المسلمين لقرون طويلة، وأهدرت أموالاً وأرواحاً زكية من المسلمين.

٢ - تحديد المسار الصحيح القائم على أسس علمية وشرعية نحو تأسيس مشروع الوحدة الإسلامية التي هي إحدى أبرز وأهم أهداف المجمع العالمي الأغرّ.

٣ - توطيد العلاقات بين أبناء الأمة الإسلامية وفق أصول علمية محكمة، تسندها الأدلة الشرعية والعقلية، بحيث لا يمكن المساس بها أو الشك فيها.

وهذا الكتاب الذي بين يديك - عزيزنا القارئ - يعدّ من الكتب الهادفة والجادة التي ألّفت في هذا السبيل، حيث قد اهتمّ بموضوع المداراة بين المذاهب الإسلامية من كلّ جوانبه المختلفة فقهيّاً، وحاول فيه مؤلّفه الفاضل سيد صادق الحسيني تأصيل المسألة من خلال الاهتمام بأصل المداراة بين المذاهب الإسلامية، وتحديد كيفية التعامل مع المخالفين المذهبيين في المجتمع المسلم فقهيّاً، ولا يعنى بكيفية التعاطي مع الاختلافات المذهبية والعقائدية، أي أنّه ركّز بحثه على المداراة بين المعتقدين أنفسهم، وليس على الاعتقادات، مشيراً إلى ضرورة دراسة الأصل الكلي للقضية، ويتمثّل بـ:

(أ) القاعدة الفقهية

(ب) الأصل العملي

من أجل تثبيت البناء على أساسه، واعتبار المداراة نظرية اجتماعية قابلة للتطبيق، يمكن أن تفرز نتائج مثمرة. ويرى أنّ القاعدة الفقهية في هذا المجال تكون حاکمة، إلا إذا ظهرت مصلحة أهمّ في البين.

فالمؤلف لم يتناول المسألة فقهيّاً فحسب، بل يشير في مطاوي البحث إلى أبعادها الحقوقية أيضاً وإن كانت بارزة في هذا الكتاب، إذ يبدي تعجبه من أنّ معالم الانفتاح تجاه أتباع الديانات الأخرى في دعواهم ومعاملاتهم مع المسلمين، واضحة في كتب ومصنّفات فقهاء المسلمين، ولكنها ليست كذلك تجاه أتباع المذاهب داخل البيت الإسلامي !!

ومركزنا العلمي إنّما يقدم على ترجمة وطبع هذا المؤلف النفيس ليكشف عن أمرين:

١ - اهتمام مفكرينا وفضلائنا من أتباع مدرسة أهل البيت (عليه السلام)، كسائر أتباع

المدارس الإسلامية الأخرى بموضوع الإدارة وتقييم التعامل بين المدارس المعتمدة على أساس علمي وموضوعي، وسبل دعمه، وترشيد هذه السبل.

٢ - ترجمة طموح المجمع العالمي المبارك في توثيق الروابط بين المذاهب الإسلامية عبر طبع ونشر كل ما ينفع الأمة، ويزيد من تماسكها ووحدتها أمام أعدائها والمتربصين بها الدوائر.

وفي الوقت الذي نتمن جهود المؤلف الذي كان قد كتبه بالفارسية من قبل وطبعته، أكاديمية العلوم والدراسات الإسلامية فأجاز لنا ترجمته إلى العربية ليحظى الإخوة الناطقون بالعربية فرصة قراءته والتأمل في مطالبه، ونبدي تقديرنا لجهوده التي صبها لخدمة الدين والأمة المسلمة، ونصرة الوحدة والتقريب، فإنه لا يفوتنا تقديم الشكر الجزيل إلى المترجم الأخ الفاضل رعد الحجاج على حسن تعاونه مع مركزنا الذي لم يبخل أفراداه في تقديم كل ما هو جاد وهادف وأصيل من الأفكار الوجدانية.

نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا للاستمرار في تقديم الأفضل، خدمة للإسلام العزيز، وللأمة الإسلامية وهي تواجه أشرس هجمة ثقافية يراد منها الفت في عضدها، وتفكيك وحدتها، وجعلها مذاهب متفرقة ومقاتلة وضعيفة، قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

الدكتور محمد حسين المختاري

رئيس المركز العالي للدراسات التقريبية

مقدمة المؤلف

تعدّ المداراة بين المذاهب الإسلامية من الموضوعات المهمة التي تتسم بأبعاد مختلفة: ثقافية واجتماعية وفقهية وعلمية، وتفتقد إلى فرص أكثر للبحث والدراسة والتنقيب.

ولعلّ الاهتمام الأبرز كان بالبُعد الحقوقي، خاصةً وأنّ معالم التحفّظ تجاه أتباع المذاهب في دعواهم لم تتّضح بعد، كما لم يثبت تناقضها وانحرافها بالمستوى الذي من شأنه يثبت عنده المؤشر الضابط، ذلك لأنّ أتباع كلّ مذهب ملزم باتباع أصول مذهبه التي يعتقد بها ويرأها صحيحة من جهة، ووجوب رعاية حقوق الآخرين الذين يشاطرونه التكاليف التي فرضها الإسلام عليهم من جهة أخرى.

ولمّا كانت أصول كلّ مذهب منها غير واضحة المعالم عند غيرها، وكذلك مكانة هذه المذاهب وحقوقها على الآخرين غير معروفة عندهم، حتى صار بعضهم يخشى التعامل مع البعض الآخر، بل ويتجنّب التقارب معها، أضحت همتنا - جميعاً - الأول يصبّ في محاولة كسر هذا الحاجز النفسي المانع من التواصل مع بعضنا البعض، وتذويب هذا الجليد الحاصل إثر سنوات من البُعد والفراق، وكأنّ ليس ثمة رباط أخوة تربط بيننا، ولا حبال توّدّد وتقارب شرعية تعقد فيما بيننا، حتّى دخل من يكتنّ السوء والضعينة في هذه المعادلة، وصار ينتثر بذور التعصّب المذهبي والطائفي، ويرغب طريق العنف بين الإخوة والأهل ليلبغ هدفه المنشود.

إنَّ تدخّل الغرباء والأجانب بين الإخوة شكّل العامل الأول على تمزيق الروابط الإسلامية التي شدّها نبي الرحمة والبركة ﷺ بين أتباعه، وأكّدها من بعده أهل بيته ﷺ وأصحابه المنتجبون، كما أنَّ إهمال فقهاء المسلمين لهذا الموضوع الخطير، وعدم تصديهم له بالمستوى المطلوب: كتاباً وسنةً وسيرةً وعقلاً، شكّل عاملاً آخر على ازدياد مديات الفرقة والتباغض بين أتباع المذاهب، وظهور من يتخطى خط عشواء في ليل بهيم، فانعكس أثر ذلك سلباً على الإسلام وأوضاع المسلمين، بعد أن صار همّ كلّ طرف جذب الاتباع إلى مذهبه بدل أن يكون جذب الناس إلى حظيرة هذا الدين القويم...

وبدل أن يخصص العمل في مجال نشر معالم وثقافة القرآن، صار يهدره في تسديد الصفعات في وجوه الإخوة!

كما أنَّ من تداعيات هذا الإهمال: انحراف العمل من أجل تحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع الإسلامي إلى اتجاه آخر، بعيداً عن تلك الأهداف، ليصبّ في مجال تقديس الأهداف الجزئية والمحدودة للمذاهب المختلفة.

وأما على المستوى الفقهي، فيشكّل الموضوع أهمية كبيرة أيضاً؛ لما يمتلك من انعكاسات اجتماعية وتربوية على مستوى التطبيق والمشاركة العملية في البناء والتطوير.

لذا فمن الضروري دراسة هذا الموضوع على نحو مستقل، ويقدم على سائر الموضوعات الفقهية، لا أن يتمّ التعاطي معه على أنه موضوع ثانوي يدرج في طيّ المباحث الفقهية الأخرى، من قبيل: الارتداد والكفر و... بل بصورة بحث مستقل. ولعلّ من أبرز وأهم جوانب موضوع: المدارة بين المذاهب الإسلامية، ولم يتعرّض لها الفقهاء في بحوثهم الفقهية اثنين:

١ - بيان العلاقة بين بحث المدارة بين المذاهب الإسلامية، وبحث حقوق غير المسلمين في مباحث الارتداد والكفر و... ما تمخّض عنها من مطالب ونتائج

مستحصلة إثر تغيير الحكم والموضوع، وسائر المسائل المطروحة في المقام.
٢ - بيان الوجهة الفقهية لموضوع المداراة من منظار القرآن والسنة والسيرة الشريفتين على نحو مستقل وكامل.

إنَّ لأهمية هذا الموضوع أثراً ثقیلاً يقع على عاتق علمائنا وفقهائنا مسؤولية بحثه ودراسته قرآنيّاً، ومن ثم على ضوء السنة الشريفة، ومن بعد ذلك تناوله من منظار السيرة المباركة التي جسدها من بعده ﷺ أهل بيته الطاهرون، وصحبه المنتجبون، وعلى منوالهم التابعون وأئمة المذاهب الأربعة، من أجل الوقوف على سلوك أولئك العظام، والإحاطة بآرائهم ونظراتهم الصحيحة، كي تتميز الآراء والنظريات الصائبة عن الخاطئة في هذا المجال.

إضافة إلى أنَّ تحديد أنظار وآراء الفقهاء والسلف الصالح بصورة علمية وموضوعية، يعزّز النظرة الصحيحة أولاً، ويشكّل أشبه بحاجز يحول دون انعقاد إجماعات على ادّعاءات غير صحيحة في إطار مخالفة المداراة أو هدم قواعده السليمة.

الهدف من تأليف الكتاب

إنَّ الهدف العام من تأليف هذا الكتاب هو إثبات هذه الفرضية: أنَّ للمداراة أصل كلي، وأساس في الشريعة السماء، ضمن الأحكام المتعلقة باتباع المذاهب الإسلامية. ولبلوغ هذا الهدف ينبغي الإجابة عن الاسئلة التالية:

١ - هل ورد في القرآن الكريم ذكر حول الاختلافات المذهبية؛ إشارة أو

صراحة؟

٢ - هل وردت شواهد في السنة النبوية الشريفة ما تشير إلى المداراة في حقّ

المخالفين المذهبيين؟

٣ - كيف كانت سيرة النبي الاكرم ﷺ وأهل بيته الطاهرين ﷺ وأصحابه، ثم

الخلفاء من بعده في الحقب الأولى للإسلام، وتعاملهم مع المخالفين العقائديين والدينيين؟ ثم مع الاختلافات العقائدية الحالة بين المسلمين آنذاك؟

٤ - كيف كان أئمتنا عليهم السلام من أهل بيت النبوة والرسالة يتعاملون مع أتباع المذاهب الأخرى؟

٥ - ما هي آراء فقهاء وأئمة المذاهب الإسلامية في القرون الماضية تجاه هذا الأصل الكلّي؟

كما أنّه هنالك أهداف أخرى من تأليف هذا الكتاب، إلى جانب الهدف العام الذي ذكرناه، وهي بيان ما يلي:

(أ) أنّ الأحكام الفقهية للمداراة للمخالفين المذهبيين ليست أحكاماً ثانوية ولا اضطرارية.

(ب) أنّ الأحكام الفقهية في حقّهم ثابتة؛ لأنّهم مسلمون واقعيون، وليس محكوماً عليهم بالإسلام ظاهراً، كما يدّعي البعض.

(ج) أنّ الأصل الكلّي للمداراة في جميع الأبواب الفقهية متعلّقة بموضوع العلاقات مع اتباع المذاهب الإسلامية المخالفة، ولا تقتصر على أبواب خاصة. وإذا كان ثمة استثناءات فهي جزئية ومحدودة، ينبغي تشخيصها بصورة دقيقة.

(د) ثمة فرق بين الحقوق الإسلامية الثابتة للمسلمين جميعاً، والحقوق الإيمانية الثابتة للاخوة في المذهب، بل إنّ الحقوق الثانية تتقدم خطوة على الحقوق من النوع الأول، لكن هذا لا يعني مصادرة الحقوق الأولى، ولا يسبغ التعاطي بعنف مع المخالفين المذهبيين، سواء كانوا أقلّيّة أم لا.

موضوع البحث

يدور البحث هنا حول بيان مبادئ المداراة بين المذاهب الإسلامية، والتعرّض إلى أبرز المسائل المتعلّقة بها، ومن جهات مختلفة، يمكن أن يستخلص منها حكم

مستقلّ بنفسه، وهو ما أدّى بنا إلى الاحاطة بالآراء والأقوال المختلفة المرتبطة بالموضوع والوقوف عليها.

إلاّ أنّه ثمة نقاط تجدر الإشارة إليها هنا:

١ - ليس المقصود من المداراة هنا هو بمعنى عدم المبالاة بالمذاهب، أي: مسامحتها على مواقفها، إذ أنّ المداراة يحمل معنيين: مثبت ومنفي، الأول هو المفهوم المطلوب، وأمّا الثاني فيعني اللامبالاة بالجانب الديني والمذهبي، والذي يحكي عن نوع من الإهمال تجاه المعتقدات الدينية والمذهبية للآخرين وبشكل مثير. هذا المعنى من المداراة ليس له حظّ في هذا الكتاب.

٢ - يدور موضوع البحث في هذا المقام في المجال الفقهي، بمعنى أنّ جميع مطالب الكتاب قد طُرحت من وجهة نظر فقهية، واستنبطت أدلّتها من الآيات والسنة والشريفة والسيرة للنبي الأكرم ﷺ وأهل بيته وعلماء المذاهب الإسلامية. ولذا لم نتعرّض إلى علم الكلام، ولم نستفد منه هنا في المقام.

٣ - أنّ منهجية البحث في هذا الكتاب قامت على أساس عرض القضية على مستوى الاختلافات العقائدية والمذهبية. وتوضيحه: أنّ بحث حقوق المخالفين العقائديين في المصنّفات الفقهية يتركز حول ثلاثة محاور: الكفّار والمشركون، وأهل الكتاب، والمرتدّون.

بينما المخالفون المذهبيون لم يرد ذكرهم في تلك المصنّفات بالرغم من الاهتمام الكبير الذي توليه المجتمعات الإسلامية نحو هذه الفئة من المخالفين. وهذا البحث ربما هو له حظّ الريادة على هذا الصعيد، فهو يطرح موضوع المداراة على هذا المستوى من المخالفين، ولا يعنى بمسائل المشركين ولا بأهل الكتاب ولا بالمرتدّين أيضاً وإن كان رأى الاكثرية ممن يهتمون بشؤون المداراة بين المذاهب يذهب الى ضرورة الاهتمام بمثل هذه المسائل، وعدم الاختصار على المخالفين

المذهبيين؛ لأنّ مستوى الاختلافات المذهبية والاختلافات الدينية سواء، لذا يرون أن ما يثبت على المستوى الثاني يثبت على المستوى الأول (المذهبية) من طريق أولى.

ويرى بعض الفقهاء المعنيين من أنّ الاختلافات المذهبية هي أعلى مستوى من الاختلافات الدينية، أي أنّها بمرتبة الاختلافات مع المشركين والكفار! ففي هذه الصورة يكون إثبات المدارة مع أهل الكتاب لغواً وغير ذي فائدة عند البحث في موضوع المدارة مع المخالفين المذهبيين.

وعليه نجد من الضروري جداً قبل الخوض في البحث تحديد مستوى الاختلافات المذهبية أولاً، ومن ثم إثبات ما تعلّق بها من مسائل مختلفة. ونظراً إلى أنّ مجال البحث في الاختلافات المذهبية، والمدارة بين المذاهب يقع ضمن دائرة الدين الإسلامي، لذا فمن الضروري تشخيص المعايير التي من شأنها تحديد الأصول الأساسية على هذا الصعيد، والعمل على بيان تطابقها مع أصول المذاهب المعروفة.

٤ - إنّ بحث المدارة مع المخالفين المذهبيين إنّما هو من جهة الاختلافات العقائدية والمذهبية التي لها تأثير منطقي وبالحق على بعضها بعضاً، ويتجلّى ذلك في ثلاثة محاور:

- (أ) خضوع أتباع المذاهب الإسلامية للحكومة الإسلامية المشروعة، من دون الالتفات إلى الاختلافات العقائدية والفقهية الحاصلة بينها.
- (ب) احترام الحكومة الإسلامية المشروعة لجميع المذاهب على حدّ سواء؛ لأنّها تعدّ من أنصار ومؤيدي الحكومة الإسلامية.
- (ج) احترام أتباع المذاهب جميعاً بعضهم بعضاً في المجتمع الإسلامي، سواء على مستوى السلوك أو المواقف.

وعليه فالمدارة هي - من إحدى جوانبها المختلفة - ردّ فعل من جهة أتباع بعض المذاهب قبال البعض الآخر الذين يشاطرونهم الحياة في المجتمع الواحد من جهة، وقبال الحكومة الإسلامية المشروعة من جهة أخرى. ومن هنا فعندما تعلن الحكومة الإسلامية المشروعة الجهاد ضد بعض الأفكار المذهبية والعقائدية التي تطلقها بعض المذاهب طغياناً وتجاوزاً لحقوق الآخرين، فلا يعدّ ذلك لظمة للمداراة الجارية تحت رعاية هذه الحكومة، ولا طعناً بها.

فالفرق كبير وواضح بين المداراة بين المذاهب الإسلامية، والحرب ضد الطغاة والمتجاوزين السالبين لأمن الناس واستقرار المجتمع.

إنّ الحرب مع الكافر الحربي واجب، بينما هو ليس واجباً مع الكافر غير الحربي وإن كان هنالك أحكام في هذا المضمار. ونفس الشيء ينطبق على أتباع المذاهب الإسلامية، فهم ليسوا حربيين يجوز إعلان الحرب عليهم وإن حكم عليهم بالكفر؛ كما في الخوارج، لكنهم لمّا رفعوا السلاح طغياناً وتجاوزاً عندئذ يجوز للحاكم الشرعي إعلان الحرب عليهم لاستئصال شأفتهم، ومنع طغيانهم، أي: إعلان الحرب إنّما هو بسبب تجاوزهم، لا بسبب مخالفتهم المذهبية.

وبناءً على ذلك يجب الإشارة إلى ضرورة التفريق بين هذه الملاكات، وعدم الخلط بينها وإن كانت مصاديقها الخارجية تشبه بعضها بعضاً. لكنها تختلف اختلافاً جوهرياً من جهة العلّية والحكم والملاك.

إذن هذا البحث يهتم بالمدارة التي تعني حكم من يطلق عليه عنوان مخالف مذهبي، وليس عنواناً آخر من قبيل: باغ، محارب... والحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها هذا المخالف من وجهة نظر الفقه الإسلامي، أمّا إذا اكتسب عنواناً آخر، فلا يمثل موضوعاً في هذا المقام، وهو خارج عنه.

٥ - إنّ بحثنا هذا يتصدى إلى موضوع المداراة بين أتباع المذاهب المخالفة

اختياراً، ولا يهتم بمن كان اختلافها اضطرارياً، أي تعاني ضغوطاً من قبل جهات معينة فتضطر إلى الإذعان والخضوع، فهذا البحث يدور في مجال الحرية والاختيار الكامل لجميع المذاهب في اتخاذ مواقفها المذهبية والعقائدية؛ إذ لو كان يشتمل الأحكام الاضطرارية فسوف لا يكون الحكم على أساس معيار المصالح والمفاسد الشرعية والاجتماعية، بل على أساس آخر؛ لاختلاف الموضوع.

٦ - يهتم البحث هنا بموضوع المدارة من جهة إيجاد التوازن في التأثيرات الاجتماعية لأنواع المذاهب مع بعضها بعضاً، وأما الاهتمام بإيجاد التوازن بين الأصول العقائدية بين هذه المذاهب، فهذا ليس من شأنه.

فالشارع المقدس قد أتى بأحكام حول موضوع المخالفين لأصول الدين الإسلامي، ويقصد بهم أتباع الديانات الأخرى والمشركون والملحدون، وكذلك المرتدين عن أصول الإسلام، وشرع لكل طائفة قوانين مختلفة على مستوى التصور والتطبيق والمعاملة، قد وقف عليها الفقهاء، وفرعوا عليها فروعاً ومسائل استناداً إلى تلك الأصول التي أقرها الشارع المقدس، ولا يبعد أن هنالك أحكامها في الشارع أيضاً يشير إلى المخالفين المذهبيين وكيفية التعاطي معهم سلوكاً وعملاً، ولم يقف عليها الفقهاء أو وقفوا عليها لكنهم لم يبدوا اهتماماً خاصاً بها.

ولعلّ السبب يعزو إلى انعدام الرؤية الكلية تجاه هذا الموضوع، أو اختلاف الأنظار المسؤولة تجاهه، أو أنه ليس ثمة اختلافات في البين تُدعى بالاختلافات المذهبية، ولما لم تكن مثل هذه الاختلافات فليس من مبرّر يدعو الفقهاء إلى بحثها في كتبهم ومصنفاتهم.

ومن هنا جاء هذا البحث رائداً في هذا الموضوع لغرض بيان الحكم الشرعي للعلاقة مع المخالفين المذهبيين، ولا يُقصد منه إظهار التقارن بين الأصول العقائدية للمذاهب الإسلامية المختلفة.

صحيح ثمة صعوبة وموانع تعيق العمل، إلا أنه لا يعني ترك الخوض فيه، إذ أن هذا العمل أهمية على صعيد إيجاد مساحة مشتركة تمدّ من عمر عملية التضامن والانسجام بين المنهج السياسي السائد في المجتمع المسلم والمذاهب الفقهية الجارية فيه، بحيث تنعكس آثارها العملية في مجال تطوير المجتمع وتقدّمه. إن الانسجام المتفرض حصوله بين المذاهب المختلفة في ظلّ المنظومة السياسية الواحدة، وتحكمها حكومة اسلامية مشروعة، تؤمن بالمصالحة وضرورة الإدارة، يعدّ العامل الأساس لتعزيز الدولة الإسلامية، وتقوية شوكتها.

ومن المؤكد أن وجود حكومة الإسلامية مشروعة، يقودها شخص فقيه تتوفر فيه الشرائط الشرعية المنصوص عليها، ويتحلّى بالخلق والانضباط الشرعي، فإن هذا سيوفّر الفرصة الكبيرة على تشخيص مصالح الدولة ومفاسدها، وأن كلّ ما يقوم به من مبادرات إنما هو ناشئ من مصدر شرعي، ومُسند إلى أساس أقرّه الشارع المقدّس، فيفوّت الفرصة على الأعداء في تزكية النار بين أتباع المذاهب بعد ما يرمي بشبهاته في وسطهم، وكذلك يكشف عدم شرعية من يقوم باعلان الحرب على هذه الحكومة المشروعة، وحرمة دعمه ومساندته.

ولا شك أن في سيرة عظماء الإسلام عبر جميع الحقب الماضية ما يشير إلى قابلية الاتبات في مجال إدارة الحاكم الشرعي للمذاهب المخالفة له، وبالعكس، وهو ما يدلّ على ضرورة دراسة السيرة على المستويين: الفقهي والتاريخي، وما تشكّله من أهمية على هذا الصعيد.

والانسجام على المستوى الفقهي يمكن أن يتصوّر بشكلين:

(١) توحيد المبادئ الفقهية للمذاهب الإسلامية وفتاوى مجتهديهم.

(٢) إيجاد المناخ المناسب الذي يمكن من خلال أتباع كلّ مذهب من تقليد

مجتهدين وفقهاء من سائر المذاهب.

والشكل الأول تقلّ فرص إمكانه في الواقع، بسبب وجود جذور اختلافات عقائدية وكلامية بالاضافة إلى الاختلافات الفقهية، والنتيجة مظلمة ومبهمّة وإن وجدت فهي نتائج جزئية جداً. وأمّا الشكل الثاني ففرص إمكان وقوعه أكثر، وهو يعدّ أحد المبادئ المعرفية للمدارة، كما حظي باهتمام بعض العلماء مثل: الغزالي، ومن المعاصرين أمثال المرحوم الشيخ شلتوت.

٧ - يتركّز الاهتمام في هذا الكتاب على أصل المدارة بين المذاهب الإسلامية، من جهة الاتباع، يعني التحقيق في كيفية التعامل مع المخالفين المذهبيين في المجتمع المسلم، ولا يعنى بكيفية التعامل مع الاختلافات العقائدية والمذهبية، وبعبارة أخطرئ: البحث هنا يتركّز على المدارة بين المعتقدين، لا بين الاعتقادات. ولتوضيح ذلك نقول: إنّ البحث في قضية الانسجام بين الأديان والمذاهب داخل المجتمع الواحد يتركّز في ثلاثة محاور أساسية:

(أ) التنسيق بين العناصر العقائدية والأحكام الفقهية للأديان والمذاهب. ففي هذا المحور قام بعض الأمراء والحكّام من خلال متابعة المناهج والأساليب التي من شأنها رفع الاختلافات العقائدية والفقهية، بمنع تعدّد المذاهب، والانضواء تحت مظلة مذهب واحد، مثل ما قام به المأمون العباسي إبان القرن الثاني. وقد عانت هذه المحاولات عجزاً وصاحبها الفشل الذريع.

ولعلّ الأسباب تعود إلى استخدام القوة بنحوٍ مفرط في هذا المسار، وعدم الاهتمام بالمناخات السياسية والعقائدية السائدة، وإهمال العلماء لتوجيه قضية المدارة بين المذاهب توجيهاً علمياً، وباتوا يرونها بعين واحدة، ممّا أثار حفيظة أتباع ورموز المذاهب، ورفضهم لفكرة «الذويان» في مذهب واحد.

(ب) الفرق في التعامل مع عقائد المخالفين المذهبيين.

ثمة أسلوبان في مقام التعامل مع عقائد المخالفين مذهبيّاً:

أحدهما: المناظرة والجدال لإثبات عدم صحة العقائد المخالفة.
والأخرى: النفرة والانزجار من العقائد المخالفة وبجراحة مفطرة وإن لم تتخلله
مناظرة ولا جدال.

غير أنّ بعضاً قد سعى إلى الانتفاح على عقائد الآخرين المخالفين، وأبدى
تسامحاً وصفحاً وإن واجه لفظاً حوله، سواء على مستوى القول أو العمل، من
خلال إبداء السلوك المسالم في مجال البحث والمناقشة، واجتناب طرح الاتهامات
العشوائية.

إنّ إبداء اللين والرفق والمداراة تجاه التعامل مع عقائد القوم المخالفين مذهبيّاً لا
يعني القبول بها، أو الاعتقاد بها، وإنّما يعني حفظ حرمتها، واحترام قدسيّتها عندهم
ومكانتها لديهم، فالأصل هو احترامهم هم، ولأجلهم نبدي احتراماً لمعتقداتهم حتّى
يثبت فسادها وبطلانها وفق المعايير العلمية.

وهذه النقطة تعدّ الأهم من موضوعات الكتاب؛ لأنّ الفقيه يمكن في الوقت الذي
يكون شديداً قبال عقائد المخالفين المذهبيين، يكون مرفقاً قبال أصحابها وأتباعها؛
احتراماً لإنسانيّتهم ونسبتهم إلى الإسلام العزيز.

فالمهم هو التحقيق في حكم المخالف المذهبي، وليس التحقيق في حكم الأصل
المخالف، فالشارع أوجب على العلماء إبداء الشدة والعلم قبال الأفكار المنحرفة
والبدع الواردة على الدين، التي لا أصل لها ولا جذر في شريعتنا الغراء، والعمل
على منع انتشارها بإظهار بطلانها وفسادها، ولا أظنّ أحداً من المسلمين يقول غير
هذا. لكن الشارع لم يوجب على أحد إبداء الشدة تجاه أتباع الأفكار المنحرفة
حتّى يثبت ضررهم على جميع المسلمين بالأدلة الحسيّة والحسنية، فيجوز عندئذٍ
مكافحتهم لاجترائهم وتجاوزهم على حقوق الآخرين.

وبناء على ذلك فهناك فرق بين عناصر الباطل في العقيدة، وبين أنصار العقيدة

على صعيد التعامل مع هذين الجانبين، ولا يجوز الخلط بينهما. وهذا ما نلاحظه بوضوح في سلوكيات أئمة أهل البيت عليهم السلام وسائر تلاميذهم وأتباعهم، فهي بنحو شديد وحادة تجاه أصول المذاهب والآراء والأفكار المنحرفة والضالة، ولكنهم يستعلمون اللين والرفق والمداراة تجاه أتباع تلك المذاهب والآراء.

وهذا الملوك لا يحكي التناقض. بقدر ما يشير إلى التمايز الدقيق بين هذين الجانبين في مجال التعامل معهما على أكثر من مستوى. إنَّ الخلط بين التعامل مع أصول العقائد المنحرفة وبين التعامل مع أتباعها وأنصارها سلوكاً وعملاً عند بعض المتأخرين أدَّى إلى اعتقادهم بضرورة مخالفة المداراة كنظرية أو تطبيق، وعدم تمييزهم بين هذه الشئتين.

وقد ثبت بالتحقيق أنَّ جميع كلمات وعبارات الفقهاء ممن تعرَّضوا إلى الجانب المذهبي في كتبهم ومدوناتهم الفقهية، قد فرَّقوا في الموقف بين العقائد كأصول فاسدة ومنحرفة في نفسها، وبين أتباعها وأنصارها المخالفين، فرأوا ضرورة إعمال المداراة تجاه الأتباع دون عقائدهم، من حفظ أرواحهم وأموالهم ونواميسهم.

فمثلاً العلامة ابن تيمية أنكر في بعض كتبه مسائل، نظير: زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله أو القبور عموماً، وموضوعات أخرى من هذا القبيل؛ كالبناء على القبور وتشبيدها و... ووصفها أسوأ وصف! لكنَّه من جهة حكم على فاعله فقال: من ينكر صراحةً الأصول لا يمكن شرعاً أن نعتبره خارجاً عن الإسلام (الردَّ على البكري ص ٥٢٦). ويقول أيضاً في موضع آخر: إنَّ أهل السنة والجماعة لا تكفِّر أحداً مسلماً من جهة ذنبه أو بدعته، ولا ترى مانعاً من الصلاة خلفه، ولا يمكن لأية طائفة من طوائف المسلمين أن تكفِّر الأخرى، ولا يحقُّ لها سفك دمائها أو الإغارة عليها ولو كانت مبتدعة، وعلى الأخصَّ أنَّ الطائفة التي تكفِّر الأخرى إنما هي مبتدعة

(مجموعة الرسائل والمسائل ج ٢ ص ٣٧٥):

(ج) المداراة في التعامل مع أتباع المذاهب المخالفة.

إن من أهم أهدافنا في هذا المقام التأكيد على الاحترام المتبادل بين أتباع المذاهب الإسلامية المختلفة مع وجود الاختلافات المذهبية. وبعبارة أخرى: إن الاختلافات العقائدية داخل المجتمع الإسلامي لا يجب أن تأخذ منحىً عملياً عنيفاً بين المسلمين، بعيداً عن المنطق والواقع، بل ينبغي أن يأخذ مساراً منضبطاً بالموازين الشرعية والمنطقية التي تعارف عليها الناس، من خلال:

- رعاية حقوق الآخرين باعتبارهم يمثلون جزءاً من المجتمع المسلم.
- عدم خلط الأوراق على صعيد الاختلافات العقائدية وحساب الحقوق الاجتماعية.

- رعاية المصلحة الإسلامية العليا في كل موقف ومبادرة في هذا الإطار.

منهجية البحث في هذا الكتاب

لأجل توضيح موضوع وماهية المداراة فقهاً، عمدنا ابتداءً إلى تقسيم الآراء والأقوال ضمن مجموعات كلية تدخل تحت عنوان مباني كلية للمداراة، لأجل تيسير تناولها، ثم عرجنا بعد ذلك إلى الدفاع عن نظرية المداراة مع المخالفين المذهبيين من خلال ما يلي:

١ - إثبات إسلامية المذاهب، بعد تحقيق فكرة الأخوة الإسلامية التي أرسى دعائمها رسول الله ﷺ وأهل بيته عليه السلام وصحبه المنتجبون.

٢ - البحث في نظرية المداراة مع المخالفين العقائدين بشكل عام، والمخالفين المذهبيين بشكل خاص، من منظار القرآن والسنة والسيرة النبوية الشريفة، لإثباتها بصورة أصل فقهي في المقام.

٣ - تحليل آراء المخالفين للنظرية، وتقض استدلالاتهم على ضوء القرآن والسنة والسيرة الشريفة، ومحاولة إثبات آراء الموافقين ودعم استدلالاتهم بمزيد من الأدلة المستنقة من المصادر الشرعية.

وقد اعتمد المخالفون ثلاثة طرق لإثبات مدّعاهم:

(أ) اعتبار المخالفين المذهبيين خارجين عن دائرة الإسلام، وتطبيق أحكام الشرك والكفر بحقهم!

(ب) التأكيد على دلالات الوحي التي تشير الى عدم المداراة بعد أن سّماهم «مبتدعين».

(ج) إثبات الأحكام الخاصة استناداً إلى المصادر الفقهية.

ونقطة أخرى وهي: نمة قلق يشوب البعض من أتباع المذهب تجاه ملاك يدعى حفظ كيان عقيدة المذهب، لذا فهم يسعون إلى إيجاد مسافة منطقية تعزل أتباع وأنصار المذهب عن غيرهم من المخالفين.

كما هو الحال بالنسبة إلى علماء الإسلام في تعاملهم مع مخالفين الإسلام من الدينيين والعقائدين، ففي الوقت الذي يسعون إلى تعزيز المصالحة والمداراة مع أتباع الأديان الأخرى، إلا أنهم قلقون تجاه هذا التقارب من جهة حفظ كيان ووجود الإسلام نفسه، ولعلّ من هذا المنطق جاء حكم حرمة زواج المسلمة من غير المسلم، وحرمة زواج المسلم من المرأة المشركة التي لا تنتمي إلى أيّ من الأديان التوحيدية... وغيرها من الأحكام التي يراد منها إيجاد مسافة منطقية مع أهل الكتاب والمشرّكين من جهة حفظ وجود الإسلام، وحماية كيانه وعقيدة أهله، بالرغم من أنهم لم يبرزوا أية عداوة للمسلمين بل هم في مصالحة وسلام معهم.

وقد أجاب الكتاب في طيّ مباحثه عن هذا القلق، وقطعه بيقين يجده القارئ الكريم واضحاً مشرقاً.

منهج الاستفادة من المصادر الفقهية

لقد سعينا في هذا الكتاب إلى تحصيل آراء وأفكار المفكرين الإسلاميين المفيدة والجادة على اختلاف توجهاتهم ورؤاهم، ومن الممكن القول: إنَّ جمع المصادر لجميع المذاهب ليس له اعتبار فقهي عند الآخرين، فهو معتبر في المذهب الواحد، لكنّه ليس كذلك في الآخرين، إلّا أنّنا عمدنا في ذلك؛ انسجاماً مع هدفنا الأساسي من هذا العمل وهو استيعاب كلّ الدلائل المختلفة، من أجل إعطاء صورة أوضح عن الموضوع، وتحقيق قدر أكبر من المستندات المؤثقة له، ووضعها أمام القارئ العزيز. وعليه فالمنهج في الاستفادة من المصادر المتعلقة بالبحث هو بهذا الشكل:

أ - في الفصل المتعلّق بمباحث القرآن قد استندنا في ذلك إلى ظواهر الآيات والاستظهارات الواردة فيها، مع ذكر شأن نزولها والروايات المرتبطة بها.

ب - وفي مقام البحث في السيرة الشريفة، وسيرة الخلفاء من بعده عليه السلام سعينا إلى تشخيص المطالب المتعلقة بالمسألة اعتماداً على المصادر النقلية المعروفة. ويذكر أنّنا لم نتعرّض في البحث إلى ما هو متواتر أو لا، أو قطعيته أو ظنيته، فإنّنا نظنّ أنّ لسنا بحاجة إليه هنا، بل يكفي نقله من مصادر تاريخية وروائية ومراجع معتمدة للسيرة النبوية، ويعتقد بصحّته المسلمون جميعاً.

وأما على صعيد سيرة الخلفاء، فلم نتوسع في نقل سيرتهم كاملة بقدر ما كان الاهتمام منصباً في المقاطع ذات الصلة بالبحث باعتبارها تمثّل نظرة عصر صدر الرسالة إلى المداراة.

ج - وفي بحث سيرة قادة الإسلام وعلمائه، انصبّ اهتمامنا أيضاً في المقاطع المرتبطة بحيثيات المطالب الواردة، ونقل صورة عن سلوكياتهم تجاه المخالفين المذهبيين من مصادر معتبرة عند المذاهب، ولسانا هنا بصدد كلّ سيرتهم ولا بنقلها من مصادر مشتركة، إذ أنّ أتباع كلّ مذهب يعتبرون فقط بسيرة قادتهم وأئمتهم، وقد

وجدنا أن نقل تلك المقاطع من السيرة، يبدو لنا كافياً لإثبات ما نريد إثباته.

د - وفي مجال نقل آراء وتصريحات فقهاء الإسلام من مصادرهما الفقهية المعتبرة عند المذاهب، سواء على مستوى النقد والتحليل أو على مستوى التناول للاستشهاد بها، وتلخيص نظرة كل فقيه ضمن عبارات مختصرة ومفيدة.

وفي الختام نتمنى أن وفقنا في بيان ما نريد الإدلاء به في هذا المجال المهم والحيوي والخطير، وفي طرح ما يفيد وينفع المسلمين جميعاً في حاضرهم ومستقبلهم، إذ أنهم بحاجة ماسة إلى استيعاب رسالتهم وحقائق شريعتهم الغراء التي كُتِبَ لها الخلود والحفظ من أيدي العابثين والمبطلين.

وإذ نقدر جهود المترجم، نشكر مساعي مركز الدراسات العلمية التابعة للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية على جهوده التي بذلها في ترجمة وطبع وتصحيح ونشر هذا الكتاب؛ خدمة للإسلام والأمة الإسلامية، ولاسيما حجة الإسلام والمسلمين الحاج الشيخ أحمد المبلغي، والكادر الطيب المحيط به، فجزاهم الله جزاء المحسنين.

سيد صادق الحسيني